أنباء سورية

تقرير دولي: التدخل الروسي سمح للأسد بالسيطرة على نصف سورية

موسكو تعلن قرب انتهاء الحرب: حان وقت العملية السياسية

آليات النظام السوري تدخل حي الحجر الأسود جنوب دمشق (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أورد تقرير لمركز «جاينز آي إتش إس ماركيت» ان الضربات الجوية ضد فصائل المعارضة في سورية ازدادت بنسبة 150٪ منذ التدخل الروسي في سبتمبر 2015 وأتاحت للنظام استعادة السيطرة على نصف أراضي البلاد، مشيرا إلى أن 14٪ فقط منها استهدف تنظيم داعش.

وبحسب تحليل مركز جاينز حول الإرهاب والتمرد الصادر أمس، فإن النظام السوري ضاعف 3 مرات المساحات التي يسيطر عليها لترتفع من 16٪ من البلاد في منتصف سبتمبر 2015 إلى 47٪ في نهاية مارس 2018. وكتب مدير المركز ماثيو هينمان ان «التدخل الروسي أعطى النظام السوري المساحة والوقت الضروريين لتركيز قواه على المواقع الاستراتيجية واستخدام قوته بشكل مكثف لاستعادة أراض يسيطر عليها المعارضون».

وبحسب التقرير، فإن الضربات الجوية الروسية والسورية ازدادت بين سبتمبر 2015 ونهاية مارس 2018، اي خلال سنتين ونصف السنة من التدخل العسكري الروسي، إلى 6833 ضربة، بالمقارنة مع 2735 ضربة خلال فترة السنتين ونصف السنة السابقة. كما أن حصيلة القتلى المدنيين سجلت تراجعا محدودا من 6899 إلى 6254 قتيلا خلال هاتين الفترتين نتيجة دقة أكبر في الاستهداف، وفق التقرير.

ومن أصل هذه الضربات، استهدفت 960 فقط أي 14٪ منها داعش، في حين أكدت موسكو أن تدخلها يستهدف هذا التنظيم والحركات المتطرفة الأخرى.

ورغم هذه التغييرات التي أسهم فيها التدخل الروسي ومنها سيطرة النظام على مساحات واسعة من مواقع المعارضة التي كانت ضمن ما يعرف بالـ «مناطق خفض التصعيد»، اتفقت الدول الثلاث الضامنة لمسار أستانا تركيا ورسيا وإيران، على «استمرار عمل مناطق خفض التصعيد وحمايتها، وحماية نظام وقف إطلاق النار في سورية».

ترحيل ملف المعتقلين إلى يونيو المقبل

وأعلن مبعوث الرئيس الروسي لسورية ألكسندر لافرينتيف، أن العملية العسكرية التي تنفذها بلاده لدعم النظام السوري تحت مسمى «محاربة الإرهاب» تقترب من نهايتها، وأن الوقت حان للتركيز في أستانا على المسائل الإنسانية والسياسية.

وقال في مؤتمر صحافي بعد اختتام الجولة التاسعة من مباحثات «استانا» حول سورية في أستانا: «فيما يخص أول منطقة خفض للتوتر في إدلب نأمل في مساعدة زملائنا الأتراك الذين التزموا بتوفير الاستقرار والأمن في هذه المنطقة. وأهم شيء منع حدوث مواجهات جديدة محتملة» بين المعارضة والنظام.

وأشار لافرينتيف إلى أن عدد نقاط المراقبة التركية حول إدلب سيصل إلى 12 نقطة بهدف إحلال الاستقرار.

وعبر عن الأمل في أن يتم إنهاء وجود «جبهة النصرة» في إدلب وجنوب سورية قبل نهاية العام الحالي.

وأضاف: «يمكن القول بالتأكيد أن الحملة العسكرية لمكافحة الجماعات الإرهابية تقترب من النهاية».

واعتبر لافرينتيف أن الوقت حان للتركيز في أستانا على المسائل الإنسانية والسياسية، منوها بوجود علاقات قوية وحوار مستمر لدى روسيا مع قادة الفصائل المسلحة داخل سورية وخارجها.

وشدد الديبلوماسي الروسي على أن العملية التفاوضية متواصلة والشائعات حول موت «أستانا» التي تروجها وسائل الإعلام الغربية مبالغ فيها، وأشار إلى أن الاجتماع المقبل بشأن التسوية السورية سيعقد على مستوى عال في سوتشي الروسية.

وجاء في البيان الختامي الذي تلاه نائب وزير خارجية كازخستان إرجان اشيكابييف، خلال الجلسة الختامية، أمس إلى أن الدول الضامنة ستعقد اجتماعها المقبل بمدينة سوتشي الروسية، في يوليو المقبل، في حين اتفقت على عقد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل حول المعتقلين في أنقرة خلال يونيو المقبل. بعد ان رحبت «بعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالإفراج عن المعتقلين والمختطفين وتسليم الجثث، وكذلك تحديد هوية المفقودين بمشاركة خبراء من الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية» على هامش الاجتماع.

البيان تطرق كذلك إلى العملية السياسية «استرشادا بأحكام قرار مجلس الأمن 2254 بالتأكيد والتصميم على مواصلة الجهود المشتركة التي تهدف إلى تعزيز عملية التسوية السياسية».

وأفادت مصادر مطلعة على المفاوضات لوكالة «الأناضول»، بأن الدول الثلاث ناقشت موضوع حماية منطقة خفض العنف في إدلب خصوصا كونها الوحيدة المتبقية في يد المعارضة، وجرى التوافق على استمرار نقاط المراقبة التركية في مهامها بهذه المنطقة.

دخول الشرطة الروسية لبلدات شمال حمص وجنوب حماة تزامناً مع خروج آخر دفعات المهجرين

عواصم ـ وكالات: دخلت قوات الشرطة العسكرية الروسية إلى أربع مدن وبلدات بريف حمص الشمالي وريف حماه الجنوبي، بالتزامن مع إخراج الدفعات الأخيرة من المهجرين من مقاتلين ومدنيين.

وقال موقع «عنب بلدي» نقلا عن مصادر بريف حمص إن الشرطة العسكرية الروسية دخلت عصر أمس الأول إلى مدن وبلدات الرستن وعز الدين والغاصية وتلبيسة، إضافة إلى ريف حماه الجنوبي، قبيل إكمال الدفعات الخارجة إلى الشمال السوري.

وتداول رواد المواقع التواصل الاجتماعي في المنطقة تسجيلا مصورا لضابط روسي خلال إلقائه كلمة في ريف حمص الشمالي يؤكد الضمانة الروسية للاتفاق.

وقال الضابط في كلمته إن روسيا وقوات النظام تعمل على وضع قوائم بالمنشقين عن قوات الأسد، وإيجاد حل لمشكلة المنشقين، إما بعودتهم إلى قطعهم العسكرية أو تسريحهم.

من جهته، أعلن النظام السوري خلو ريف حمص الشمالي من مقاتلي المعارضة أمس، مع خروج آخر دفعة من المهجرين من ريف حمص الشمالي من مدنيين ومقاتلين ومعارضين للنظام. وقال تلفزيون النظام الرسمي إن آخر دفعة منهم من ريف حمص الشمالي خرجت باتجاه الشمال السوري في اطار تنفيذ الاتفاق الموقع مع الجانب الروسي القاضي بإخلاء ريفي حمص الشمالي وحماة الجنوبي من المسلحين.

وأضاف ان وحدات من قوى الامن الداخلي دخلت قرى (عز الدين) و(سليم) و(الحمرات) و(القنيطرات) و(الحميس) و(حميمة) بريف حمص الشمالي بعد اخلائها من المسلحين ورفع العلم السوري على مؤسسات الدولة.

من جهته، نقل موقع «زمان الوصل» عن مصادر مطلعة بريف حمص الشمالي إن آخر قوافل المهجرين من عاصمة الثورة السورية (حمص)، انطلقت أمس من منطقتي «تلبيسة والرستن»، وتنطلق اليوم من تجمع بلدات «الحولة»، حيث تم الآن تجهيز قافلتين بريف حمص الشمالي الغربي، الأولى تضم مهجري قرى تركمانية بريف حماة الجنوبي (طلف، حرب نفسه، وكيسين) والثانية من بلدات الحولة، وتضم عناصر من المقاومة السورية (الفليق الرابع)، وعددا من المدنيين.

هذا، ولا يزال نحو 6 آلاف شخص من المهجرين من ريف حمص الشمالي، وغالبيتهم من منطقة «الحولة»، يفترشون شوارع وساحات قلعة المضيق، لا مكان يلجأون إليه ولا أحد قائم على أمرهم، علما أن المزيد من القوافل في طريقها إلى قلعة المضيق.

وتدخل الشرطة العسكرية الروسية والشرطة المدنية بعد خروج آخر قافلة من الريف الشمالي، ويحق لكل مقاتل إخراج بندقية وثلاثة مخازن، إضافة إلى الأمتعة الشخصية، بينما يسلم من يرغب في «التسوية» سلاحه الفردي حين البدء بالإجراءات.

الرئيس الجديد للائتلاف الوطني: خسارة مواقع لن تؤثر على الثورة

إسطنبول ـ الأناضول: قلل رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الجديد عبدالرحمن مصطفى، من شأن خسارة المعارضة السورية لبعض المناطق، معتبرا ان ذلك «لن يؤثر على مطالب الشعب».

وقال مصطفى لـ«الأناضول» إن «خسارة موقع أو آخر (لصالح النظام)، لن يؤثر على مطالب الشعب السوري، ونحن مستمرون حتى تحقيق طموحاته». ودلل مصطفى على ذلك، بقوله إن «الشعب عندما ثار (في مارس 2011) على الاستبداد والقمع والديكتاتورية، كان النظام مسيطرا على كل أجزاء سورية».

وزاد: «نحن متأثرون بسبب سياسة التهجير القسري التي يتبعها النظام، بدعم من الميليشيات الطائفية وروسيا، وهذا احتلال آخر، وهذه السياسة لا يمكن اعتبارها انتصارا للنظام». وحول الاستقالات التي عصفت بالائتلاف مؤخرا، استبعد الرئيس الجديد تأثير ذلك على خططه وآلياته، «والائتلاف في تجدد مستمر»، حسب وصفه. وقال إن: «الاستقالات كانت متوقعة، لأن بعض الجهات كانت تحاول التخفيف من قوة الائتلاف، ودليل ذلك انحصارها بعدة أشخاص». ورأى أن ذلك لن يؤثر سلبيا داخل الائتلاف، «لأن لدينا حاضنة شعبية، وفي المرحلة المقبلة سنحصل على الدعم الشعبي أكثر». وأرجع الاستقالات إلى أسباب تتعلق بالانتخابات التي جرت خلال اجتماعات الدورة العادية التاسعة والثلاثين للائتلاف، التي استمرت يومين، في إسطنبول. ورأى مصطفى ان الائتلاف سيكون له تحرك ديبلوماسي مدعوم شعبيا، يساعد في الضغط دوليا على النظام وحلفائه للعودة إلى مسار الحل السياسي، الذي يلتزم به الائتلاف من البداية. رئيس الائتلاف المعارض، أشار إلى «وجود آليات جديدة للتعامل مع الواقع الجديد» لكنه لم يكشف ما هي. وقال، فيما يتعلق بالمرحلة المقبلة: «اتفقنا على خطة عمل للائتلاف، تتمثل بمتابعة العمل بما يخدم أهلنا السوريين في الداخل، من خلال دعم الحكومة المؤقتة، الذراع التنفيذية للائتلاف، ومجالسها المحلية».

أنباء لبنانية

بري في بعبدا: لا طلبت دعمي ولا وُعدت وتناولنا الحكومة دون الأسماء

بيروت ـ عمر حبنجر

العين على الحكومة العتيدة، حتى قبل اجتياز محطة انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبه واعضاء هيئة مكتبه وكلها باتت من تحصيل الحاصل، والنقاش قائم حول طبيعة هذه الحكومة، حكومة وحدة وطنية او توافقية ام حكومة اكثرية تحكم واقلية تعارض؟

الرئيس ميشال عون اكد انه بموجب القانون السابق كان يتم تشكيل حكومات اتحاد وطني، اما بموجب القانون الجديد فيمكن تشكيل حكومة اكثرية مع بقاء المعارضة خارجها. الامور المجلسية والحكومية تناولها الرئيس ميشال عون مع الرئيس نبيه بري الذي زاره في بعبدا ظهر امس بعد انقطاع لاشهر، ما يوحي بأن بري حريص على الفصل بين علاقته مع رئيس الجمهورية وخلافه مع صهره ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، وقال بري بعد اللقاء: منذ انتخاب الرئيس عون وانا ابدي الاستعداد والتعاون مع الرئاسة الاولى، الجلسة اكثر من ممتازة، وقد تطرقنا لكل المواضيع المستقبلية من دون التفاصيل، كعمل المجلس النيابي والقوانين التي يجب الاستعجال بها. واضاف بري: كان هناك تطابق بالرؤى والنظرة لهذه الامور، واتفقنا على ان هناك انتخابا لرئيس المجلس ولمكتب المجلس ولم نتدخل في الاسماء، وسئل عما اذا كان طلب دعم الرئيس عون لانتخابه فأجاب: لا طلبت ولا وُعدت. وفي غضون ذلك، اصدر رئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع بيانا تناول البلبلة حيال النازحين السوريين في لبنان في مواجهة بعض المواقف الغربية وغير السليمة، اشارة الى انتقادات باسيل، قال: إن يهمنا ان نؤكد ان لبنان ليس ارضا دون شعب، واننا نرفض اي تفكير او بحث او خطوة باتجاه ابقاء النازحين في لبنان، لقد استقبلنا النازحين السوريين بالترحاب انطلاقا من مأساتهم في سورية، ولكن هذا لا يعني التساهل إطلاق النار في سورية».

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا رئيس مجلس النواب نبيه بري في بعبدا (محمود الطويل)

سؤال: لماذا بيان جعجع، وما خلفيته؟ يقول رئيس جهاز الإعلام والتواصل في القوات اللبنانية شارل جبور ان هناك شعورا برغبة أكثر من طرف بألا يكون حزب القوات اللبنانية ممثلا في الحكومة المقبلة، باعتباره قوة اصلاحية تتمسك بالدستور والقوانين، فيما الكثير من الفرقاء يفضلون تسهيل الأمور على الطريقة اللبنانية في مجلس الوزراء، معتبرا ان القوات خرجت من الانتخابات بكتلة من 15 نائبا ولا مصلحة لاحد في استبعادها في هذا العهد الذي كانت الحاضنة السياسية التي اوصلت الرئيس عون إلى بعبدا.

لكن مصادر التيار الوطني الحر نفت ان يكون باسيل بصدد ابعاد «القوات» عن الحكومة، مشددا في الوقت عينه على ان ذلك لا يعني الرضوخ إلى مطلبها الحلول على مقاعد وزارية مساوية لمقاعد التيار الحر، نظرا للتفاوت في حجم الكتلتين.

وهنا تعتبر مصادر «القوات» من جهتها ان الرئيس عون والوزير باسيل حريصان على عدم العودة الى القطيعة السياسية بين التيار والقوات، خصوصا بعد الحاصل الانتخابي المسيحي اللافت في صناديق القوات.

بيد ان حربا باردة، تبدو قائمة بين «القوات» و«التيار» فبعد ابتعاد النائب المنتخب هنري شديد عن القوات وانضمامه إلى كتلة المستقبل سرت شائعة عن ان النائب المنتخب قيصر المعلوف غادر كتلة القوات هو الآخر، وسارع المعلوف الى دحض هذه الشائعة، وقال انه ضمن كتلة «الجمهورية القوية» لكنه ليس منتظما بحزب القوات اللبنانية، وعليه فإنه سينتخب نبيه بري لرئاسة المجلس بصرف النظر عن موقف كتلة القوات.

أبرز العقد الحكومية

مطالب وعقد كثيرة ستواجه تأليف الحكومة ومنها:

● حقيبة المالية التي يصر الثنائي الشيعي على الاحتفاظ بها، ما يعوق تطبيق مبدأ المداورة في الوزارات، وخصوصا الوزارات السيادية وحيث يبقى كل شيء على حاله.

● رغبة القوات اللبنانية في أن تتمثل في الحكومة بأربعة وزراء لأسباب عدة، تبدأ بالتعهد الشفهي الذي كانت حصلت عليه خلال مرحلة التسوية الرئاسية التي قضت بأن توافق، وأن تدعم وصول العماد ميشال عون الى سدة الرئاسة، على أن تتمثل في السلطة التنفيذية بنفس حجم تمثيل التيار الوطني الحر، ولا تنتهي عند الحجم النيابي الذي نجحت القوات في تأمينه في الانتخابات الأخيرة، والذي يخولها الحصول على أربع وزارات أساسية في حال كانت الحكومة ثلاثينية، في وقت يضع حزب الله «ڤيتو» على تسلم القوات اللبنانية أي من الحقائب السيادية.

● اتجاه لدى حزب الله لتعزيز وجوده السياسي وحصته في الحكومة خلافا للمرات السابقة، فهو يرفض منحه وزارات ثانوية و«هامشية»، ويرغب هذه المرة أن يكون ممثلا بفعالية لأنه يخطط لمواجهة سياسة الفساد على مستوى الحكم بحزم، ولأنه يرغب في إطلاق ورشة نهوض اقتصادية واجتماعية شاملة ترضي بيئته الحاضنة والشعب اللبناني عموما.

● رفض حزب الله اقتصار تمثيل الطائفة السنيّة على وزراء تيار المستقبل، ويريد تمثيلا لحلفائه الذين بات لهم ثلث المقاعد السنيّة.

● تمسك التيار الوطني الحر بأن تكون حصته الوزارية منفصلة عن حصة رئيس الجمهورية، وتمسكه بوزارة الطاقة، علما أن القوات اللبنانية (التي اتهمها الوزير باسيل في «مهرجان النصر» بأنها «لا تحسن العد ولن يعطيها الطاقة»، تتطلع جديا الى هذه الحقيبة لحل مشكلة الكهرباء، ولديها خطط لذلك).

● رغبة تيار «المردة» في الحصول على تمثيل للتكتل النيابي الذي يعمل على تشكيله، بتشجيع من الرئيس نبيه بري الذي يدفع باتجاه تكبير الحجم النيابي للنائب سليمان فرنجية لإعطائه حجما وزاريا معينا. ويُقال إن بري لعب دورا أساسيا في «إقناع» النائبين ابراهيم عازار ومصطفى الحسيني بالانضمام الى التكتل الذي يرأسه فرنجية (وزارة الاشغال العامة ستكون في مرمى العاصفة الحكومية، وهي دخلت البازار الحكومي والجميع يريدها، علما أن الرئيس بري لعب دورا أساسيا في جعلها من حصة «المردة»، ويبدو أنه لايزال متمسكا بموقفه).

● تمسك تيار المستقبل بوزارة الداخلية مقابل تمسك التيار الوطني الحر بوزارة الخارجية.

● العقدة الدرزية، حيث يريد جنبلاط كل الحصة الدرزية ويضع هذه المرة «ڤيتو» على دخول طلال إرسلان الى الحكومة.

النائب ميشال معوض لـ «الأنباء»: منطق امتلاك المذاهب للحقائب تكريس لسياسة المحاصصة

بيروت ـ زينة طبارة

رأى عضو كتلة لبنان القوي النائب المنتخب ميشال معوض، أن المسؤولية الوطنية تقتضي في ظل الاوضاع الاقليمية الملتهبة، تشكيل حكومة بأسرع وقت ممكن لحماية لبنان أمنيا والنهوض به اقتصاديا، متمنيا بالتالي على كل القوى السياسية أن تتخطى أنانياتها وحساباتها الخاصة لما فيه مصلحة لبنان واللبنانيين، معتبرا في السياق عينه أن استباق البعض عملية انتخاب رئيس مجلس النواب ورفع سقف مطالبه في الحكومة، أمر طبيعي ومشروع في العمل السياسي للحصول على الممكن، علما أن عملية تشكيل الحكومة ستأخذ بعين الاعتبار نتائج الانتخابات النيابية لجهة تحديد الأحجام.

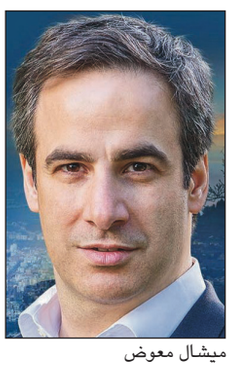
ميشال معوض

وردا على سؤال حول أي نوع من الحكومات يحتاجه لبنان في ظل الأوضاع الإقليمية الراهنة، لفت معوض في تصريح لـ «الأنباء» الى أنه على المستوى الشخصي يميل الى تطبيق القاعدة الديموقراطية «الأكثرية تحكم والأقلية تعارض»، وهي القاعدة الأكثر صحة في العمل الديموقراطي السليم، والأكثر ترجمة لنتائج الانتخابات النيابية، لكن من الواضح أن الأمور تسير باتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية، معربا في سياق متواز عن اعتقاده بأن الرئيس الحريري سيكلف بتشكيل الحكومة، بحسب معوض.

على صعيد آخر، وعن تفسيره لعدم وجود مرشح شيعي غير الرئيس بري لرئاسة مجلس النواب، لفت معوض الى أن واقع الطائفة الشيعية الكريمة لم يعد سرا على أحد، فالكل يدرك مدى هيمنة السلاح غير الشرعي على مسارها السياسي، لكن الأمور ستبحث في حينها انطلاقا من الوقائع والتطورات وليس من الافتراضيات.

وعن تمسك الرئيس بري بحقيبة المال وفقا لرأيه بأن اتفاق الطائف كرس الحقيبة المذكورة للطائفة الشيعية، أشار معوض الى أنه لم يجد في اتفاق الطائف ما يشير الى حصرية حقيبة المال بأي من الطوائف أو المذاهب أو الأحزاب اللبنانية، مؤكدا أنه ليس ضد إسناد حقيبة المال للطائفة الشيعية الكريمة، لكنه ضد منطق امتلاك أي من المذاهب والطوائف لأي من الحقائب الوزارية، لأن في ذلك تكريس لسياسة المحاصصة والمنافع في الدولة على أسس صرف طائفية ومذهبية، معتبرا بالتالي أن توظيف الميثاقية أولا لمنع قيام مبدأ حكم الأكثرية ومعارضة الأقلية، وثانيا لتشكيل حكومات وحدة وطنية بشكل دائم، عمل غير محق من الناحية الديموقراطية، ودليل غير صحي في العمل السياسي.

وعلى هامش هذا التصريح وردا على سؤال، أكد معوض أن قوى 14 آذار لم تعد تنظيما قائما في المعادلة السياسية، وانه انطلاقا من مبادئه السيادية ومن ثوابته الوطنية وأهمها حصرية امتلاك السلاح بالشرعية اللبنانية وحدها، قرر أن يكون شريكا في تكتل لبنان القوي لدعم العهد مع الإقرار بخصوصية واستقلالية كل طرف من الأطراف.